العرب
الأربعاء 2019/12/04
السنة 42 العدد 11548

أهمّية عدن

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

أعطت عدن الإشارة الأولى لأفول نجم الإمبراطورية البريطانية في 1967، وأعطت في 1986 أوّل دليل على أن الاتحاد السوفياتي بدأ ينهار. لذلك، من المهمّ بين الحين والآخر التذكير بأهمّية عدن، مع الإشارة إلى أن الاتفاق الذي وُقّع قبل نحو شهر بين "الشرعية" اليمنية والمجلس الانتقالي كان أكثر من ضروري لإعادة حدّ أدنى من الاستقرار إلى المدينة والمناطق المحيطة بها. مثل هذا الاتفاق يسمح بالتفكير في المستقبل وبكون عدن ذات موقع استراتيجي، كما أنه لا بدّ من أن تكون تحت سيطرة التحالف العربي الذي أخرج الحوثيين منها مطلع العام 2015.

الأكيد أن تنفيذ اتفاق الرياض يسير ببطء، لكن الأكيد أيضا أنّه خطوة كبيرة إلى الأمام إذا أخذنا في الاعتبار أن عدن تشكل جزءا من شبكة أمان وأمن إقليمية تبدأ بمضيق هرمز وبحر عمان، وصولا إلى البحر الأحمر والقرن الأفريقي ككل، أي بحركة المرور في اتجاه قناة السويس.

مناسبة الكلام عن أهمّية عدن هي الذكرى الـ52 لاستقلال جنوب اليمن في الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 وقيام دولة مستقلة بقيت كذلك حتّى الثاني والعشرين من أيّار/ مايو 1990. يومذاك، أعلن عن قيام الوحدة اليمنية التي أدت إلى ذوبان كيانيْ الشمال والجنوب في دولة واحدة عاصمتها صنعاء.

الأمل أن يساهم اتفاق الرياض في حماية عدن من جولة عنف جديدة، وأن يكون جزءا من المحافظة على شبكة الأمن والأمان الإقليمية. فمع مرور الوقت يتبيّن أن عدن ما زالت مهمّة

كانت عدن عاصمة دولة الجنوب التي أصبحت لاحقا "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، التجربة العربية الأولى والأخيرة لقيام حزب شيوعي عربي بممارسة السلطة. لم يكن استقلال اليمني مجرّد استقلال دولة قاوم شعبها الاستعمار. كان الاستقلال إشارة بين إشارات عدة إلى أن تراجع ما كان يعتبر الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، هو تراجع نهائي. لم يكن استقلال الهند في 1949 حدثا معزولا بمقدار ما كان بداية النهاية للإمبراطورية البريطانية التي بدأت انطلاقا من عدن الانسحاب من الخليج العربي الذي استغلته إيران، في عهد الشاه، باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، في العام 1971.

أحداث داخلية كثيرة كانت بين 1967 سنة قيام دولة الجنوب، و1990 سنة نهاية التجربة الاستقلالية التي يمكن أن تتكرر في يوم من الأيّام، في حال سمحت الظروف بذلك، وإن بشكل مختلف كلّيا عن الماضي. فبعيدا عن النقاش الدائر الذي لا فائدة منه من نوع هل استقل الجنوب بفضل ثورة شعبية أم بسبب التراجع البريطاني، لم تكن تجربة الاستقلال سوى سلسلة من الحروب الأهلية ارتدت الطابع الدموي. بدأت هذه الحروب باستيلاء الجناح اليساري في الجبهة القومية على السلطة، وصولا إلى إعلان قيام الحزب الاشتراكي اليمني في العام 1972.

لم يكن الحزب الاشتراكي اليمني، في البداية طبعا، سوى نسخة عن تلك الأحزاب الشيوعية التي استخدمتها موسكو لوضع يدها على دول أوروبا الشرقية مثل هنغاريا وبولندا وبلغاريا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا...

ما ساعد الاتحاد السوفياتي في تثبيت موطئ القدم الذي أقامه في شبه الجزيرة العربية هو غياب الاهتمام العالمي بعدن في مرحلة ما بعد إغلاق قناة السويس إثر حرب حزيران/ يونيو 1967. كان ميناء عدن في مرحلة معيّنة ثالث أهم ميناء في العالم. لم تعد له أهمية تذكر بعد إغلاق قناة السويس، إذ وجدت التجارة العالمية بدائل منه شملت البحث عن طرق بحرية أخرى والاستعانة بالنقل الجوّي الذي ازدهر ازدهارا كبيرا في تلك الأيّام.

كانت تجربة "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" تجربة فاشلة بكل المقاييس. أدت قبل أي شيء إلى هجرة الأدمغة والتجار من الجنوب اليمني، إضافة إلى الجالية اليهودية التي كانت ذات نشاط كبير في الميناء ساعد في ازدهار المدينة.

لم يبق يمني جنوبي ذو شأن في "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" التي لم تكن لها علاقة بالديمقراطية من قريب أو من بعيد.

استطاع الاتحاد السوفياتي عبر أجهزته، خصوصا الأجهزة الأمنية، وأجهزة أخرى تابعة للحزب الشيوعي، السيطرة على اليمن الجنوبي وضبط الصراعات الداخلية إلى أبعد حدود. غطت موسكو التخلّص من سالم ربيع علي (سالمين) في العام 1976، وعندما وجدت ضروريا سحب عبدالفتاح إسماعيل، المنظر الماركسي، إلى موسكو فعلت ذلك. وعندما اضطرت إلى تغطية إعدام محمد صالح مطيع، فعلت ذلك أيضا من دون تردّد.

بين 1980 و1986 في أيّام الحرب الباردة، ساد هدوء نسبي في اليمن الجنوبي، على الرغم من أن الصراعات الداخلية لم تتوقف. أعيد فتح قناة السويس وبقي ميناء عدن معزولا. لم يستطع استعادة نشاطه في مدينة كانت مليئة بالحياة في مرحلة ما قبل الاستقلال. لا حاجة إلى التذكير بأنّ شبكة البريد كانت تعمل في عدن بشكل منتظم وبدقّة، على الطريقة البريطانية، في مرحلة ما قبل الاستقلال. كان هناك نادٍ وملاعب لكرة المضرب (التنس) منذ العام 1901. كان السلطان قابوس الذي كان عليه المرور بعدن في طريقه إلى مدرسته في بريطانيا، يحلم بأن تكون مسقط مثل عدن في يوم من الأيّام. أين مسقط اليوم وأين عدن الذي عاد السواد يلفّها بكل ما في ما كلمة سواد من معنى؟

في الثالث عشر من كانون الثاني/ يناير 1986، انفجر الوضع في عدن. انتصر خصوم علي ناصر محمّد رئيس الدولة والأمين العام للحزب الاشتراكي وأخرجوه إلى منفاه في صنعاء ثم في دمشق. لم يستطع الاتحاد السوفياتي ضبط الوضع بأي شكل. تولّى "بريتانيا"، يخت ملكة بريطانيا وقتذاك، إخراج المواطنين السوفيات الذين اضطروا إلى إخلاء المدينة. ظهرت إشارات العجز على القوة العظمى الثانية في العالم.

قبل فضيحة المفاعل النووي تشيرنوبيل، في نيسان/ أبريل 1986، كشفت أحداث عدن وانهيار النظام الاشتراكي فيها أن الحرب الباردة انتهت بانتصار أميركي على الغريم الروسي.

قاد انهيار النظام في الجنوب في العام 1986 إلى قيام الوحدة في 1990، لكن تحديات جديدة برزت، خصوصا بعد انكشاف أهمّية اليمن بالنسبة إلى إيران ورغبتها في تطويق الخليج العربي ودوله من كلّ الجهات. ليست الطموحات الإيرانية في اليمن وليدة اليوم، بل هي قديمة. ففي يوم الثالث عشر من يناير 1986 كان منتظرا أن يأتي إلى عدن علي خامنئي، رئيس "الجمهورية الإسلامية" في إيران وقتذاك...

الأمل الآن أن يساهم اتفاق الرياض في حماية عدن من جولة عنف جديدة، وأن يكون جزءا من المحافظة على شبكة الأمن والأمان الإقليمية. فمع مرور الوقت يتبيّن أن عدن ما زالت مهمّة وأنها ليست ميناء كبيرا قد يستعيد حيويته يوما، بل هي أكثر من ذلك بكثير.

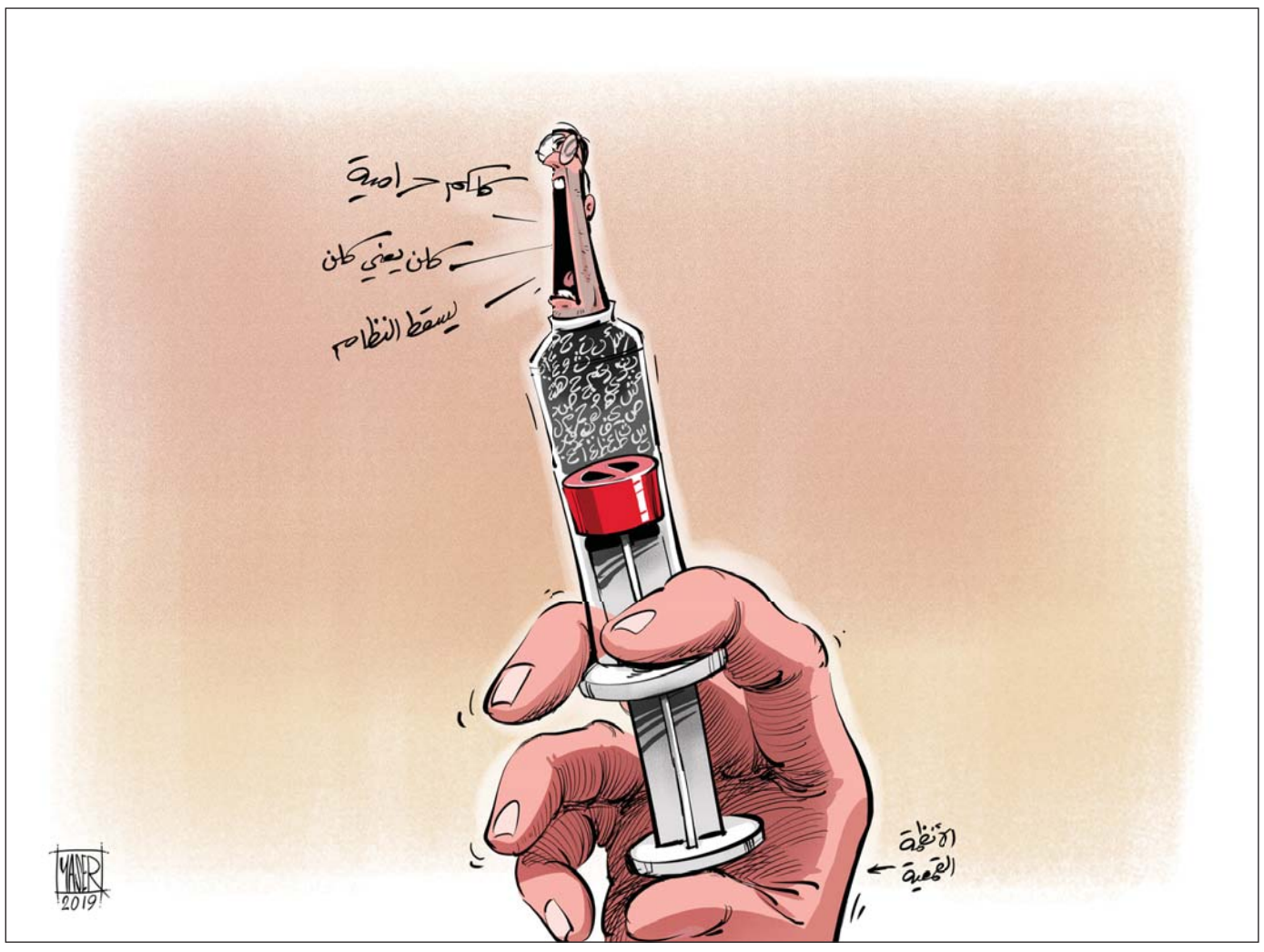

بعد العدوّ.. مصر تفرّط في المعارضة

سعد القرش
روائي مصري

من المهم، في عنوان هذا المقال، قراءة فعل "تفرّط" بتشديد الراء؛ لكي لا يظن أحد أن في مصر إفراطا وغلوّا في المعارضة، وهي كلمة فقدت المعنى، ولم تعد دالة على شيء، من الأحزاب إلى أساتذة العلوم السياسية إلى أعضاء البرلمان، وصار الفضاء أليفا وباهتا وعنوانا لهشاشة لا تحتمل رجلا رشيدا يقول رأيا مختلفا، خوفا من انهيار البناء. وربما تعجب لمفارقة استئناس عدوّ خارجي لا يخفي عداوته، مع الاستئساد على معارضة تكون، في أي بلد يتمتع بالحدّ الأدنى من الرشد السياسي، جزءا من مفردات المشهد العمومي.

في مراحل رسوخ البنيان السياسي لا يستشعر الحزب الحاكم خطورة في قوة منافسين يسعون إلى الحكم، وأي تجاوز في حق المعارضين يواجه بقوة القانون. ويسهل الحكم على مكانة وعافية الحزب الحاكم أو الرئيس بالنظر إلى قامات معارضيه.

حين يحكم زعيم في حجم سعد زغلول، فلا بدّ أن يكون على الطرف الآخر عدلي يكن. وفي ذروة شعبية حزب الوفد وزعيمه مصطفى النحاس، كان القصر الملكي يفتعل أحزاب أقلية، ولا يعدم شخصيات بوزن محمد محمود وإسماعيل صدقي وعلي ماهر، تتولى رئاسة مجلس الوزراء.

في ظل دستور عام 1923، ومصر تحت الاحتلال البريطاني، لم تعتقل امرأة. ومن شأن تداول السلطة كبح مظاهر الاستبداد، فلا يتوهم حزب أنه سيحكم إلى الأبد، وتراعي الحكومة القائمة حتمية أن تقصيها انتخابات نزيهة، وتأتي بحزب آخر يحكم ويفتح الدفاتر القديمة، فيحاسب سياسيين فاسدين، ويحاكم ضباطا ارتكبوا تجاوزات وجرائم في حق سجناء.

إذا أتيحت زيارة مصر لكائن فضائي الآن فسوف يسأل: أين المعارضة؟ ومن رموزها؟ ولن يعثر على هذه الكائنات في أحزاب سياسية أو في حركات وجمعيات أهلية مهدت لثورة 25 يناير عام 2011.

ربما قال أحد الصادقين لهذا الزائر إن المعارض رهين "أربعة ميمات": مقبرة، منزل، منفى، معتقل.

في إحدى هذه الزوايا الأربع يستقرّ الآن المعارض المصري ميتا من القهر، أو يائسا محاصرا يلزم بيته، أو هاربا من مصائر لا يضمن فيها نزاهة جهاز العدالة، أو مُصادَرا في حريته دون أن يعرف طبيعة التهمة، فلا يفرج عنه ولا يقدم إلى المحاكمة.

باستبعاد هذه النماذج الأربعة تسهل معرفة ملامح الأداء السياسي، وطبيعة قمة هرم السلطة.

وفي مثل هذا التراجع لن يكون الأنداد إلا في وزن الممثل محمد علي، وقد عمل مقاولا لدى النظام نحو 15 عاما، ثم انقلب عليه لاختلاف في البيزنس، وأعجبه دور المعارض الوطني الغيور، وأدمن إلقاء دروس التوعية السياسية والإرشاد الثوري، بخطاب سطحي لا تستقيم فيه جملة سليمة. ولكنه في مسألة الخطاب، عمقا وأداء لغويا، ليس أعجب من رئيس البرلمان ولو كان يقرأ كلمة مكتوبة.

من يزعم أنه آمن على نفسه في مصر الآن فهو واهم، ولو كان برلمانيا ذا حصانة. توجد آليات رسمية للمحاسبة وإسقاط العضوية، وهناك وسائل غير قانونية للتشهير والاغتيال المعنوي، تعدّ إرهابا يضطر البعض إلى الصمت.

ومن الأوهام أيضا أن تعلق آمال التغيير على محمد علي، رغم نصيبه المحدود من الوعي، وأن يوكل إليه الكلام باسم الثورة والمعارضة، بعد أن منح نفسه هذا الحق وأقرّه عليه البعض. ثم يُستفتى في مستقبل النظام السياسي، ويقترح عليه البعض في وسائل الإعلام أن يرشح نفسه للرئاسة.

وهكذا تكتمل الملهاة ويضيق السيرك بالحُواة.

إذا حضر الاستبداد غابت المعارضة، ولك أن تراقب المشهد من كوريا الشمالية مرورا بإيران وتركيا وصولا إلى مصر المحروسة حيث يتطوع المفتي بالتحريم (بالحاء والجيم) خارج اختصاصه الفقهي.

إذا حضر الاستبداد غابت المعارضة، ولك أن تراقب المشهد من كوريا الشمالية مرورا بإيران وتركيا وصولا إلى مصر المحروسة حيث يتطوع المفتي بالتحريم خارج اختصاصه الفقهي

الإمام في هذا الشأن الملتبس، الذي لا تعرف فيه أين ينتهي الدين وأين تبدأ السياسة، هو الشيخ متولي الشعراوي، وكان يتقلد المنصبين، الديني والسياسي، حين كان وزيرا للأوقاف وشؤون الأزهر، وخرج عن الجماعة الوطنية الرافضة لزيارة السادات إلى القدس، وقال "لو أن الأمر بيدي لجعلت الرئيس المؤمن محمد أنور السادات في مقام الذي لا يُسأل عمّا يفعل". ولكن منصب مفتي مصر دون مشيخة الأزهر ووزارة الأوقاف.

في الاحتفال بذكرى المولد النبوي، 7 نوفمبر 2019، اقترح رئيس الجمهورية على وزير الأوقاف عقد مؤتمر حول الشأن العام. وعلى الفور تحول الاقتراح إلى أمر.

وفي 24 نوفمبر 2019 قال مفتي الجمهورية الدكتور شوقي علام، في إحدى الجلسات التحضيرية للمؤتمر المرتقب إن الشأن العام لم يعد مجالا لأي أحد للتحدث فيه.

وبعد اقتراح الرئيس وتصريح المفتي توحدت خطبة الجمعة، يوم 29 نوفمبر 2019، تحت عنوان "حماية الشأن العام"، وفي اليوم نفسه نشرت صحيفة "الوطن" على لسان المفتي إشادة بدعوة الرئيس، "خاصة مع تصدّر غير المتخصصين للحديث في القضايا التي تهم عامة الناس بغير علم، فنجد من يتحدث ويحلل الأمور الدينية أو الاقتصادية أو البيئية أو الهندسية وغيرها، وهو ليس من أهل هذا التخصص، مما يثير القلاقل في المجتمعات ويجعل الناس في حالة اضطراب وتشتت وغير وضوح في الرؤية للشأن العام، وقد يحدث هذا فتنة في البلاد، لذا ينبغي أن يتصدر للإفتاء في الشأن العام المتخصصون، لأنهم أكثر دراية بتأثير الفتوى.. وأقدر على استنباط الأحكام بما يتناسب مع مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، ومنظومة القيم الإسلامية ومبادئ الشريعة ومقاصدها العامة".

هذا الرجل/ المفتي يخلط السياسة وهي نسبية، بالإفتاء الفقهي والشريعة التي تمثل المطلق. وهكذا ستمضي الأمور نحو شيء عنوانه تنظيم الكلام في الشأن العام، والتنظيم يعني المصادرة.

ولم تبرأ الجراح النفسية لضحايا قانون تنظيم التظاهر غير الدستوري منذ صدوره في نوفمبر 2013. التنظيم يعني الحظر، وإحكام إغلاق المسارات المغلقة أصلا. فمن يَحكم إلى الأبد يُحكم إغلاق أبواب كل شيء، بما في ذلك أمل المواطن في رحمة الله التي وسعت كل شيء.